اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 92

17-23 أكتوبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

حمدان بن راشد: دور رئيسي لدول »التعاون في استقرار النظام المالي العالمي وأسواق النفط

أكد سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تلعب دورا رئيسيا في استقرار النظام المالي العالمي، من خلال الاستثمارات طويلة الأجل لصناديقها السيادية، ودورها في استقرار أسعار النفط والغاز. وقال سموه خلال ترؤسه الاجتماع الـ 91 لوزراء المالية والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي أمس بقصر الإمارات بأبوظبي، إن دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك أكثر من 70% من طاقة أوبك من النفط الخام، على استعداد لسداد أي نقص في الأسواق العالمية من أجل استقرار الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى العمل مع المؤسسات الدولية لاستعادة التوازن الاقتصادي العالمي. وقال سموه في الاجتماع، الذي شارك فيه محافظو البنوك المركزية الخليجية ومؤسسات النقد ونعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، إن دولة الإمارات تقدمت بمبادرة لصياغة أجندة تنموية جديدة ذات بعد اقتصادي واجتماعي للدول العربية، تم عرضها على مجلس وزراء المالية العرب في اجتماعهم الاستثنائي في شهر سبتمبر الماضي، وسوف تناقش في مراكش في عام 2012، مما يؤكد بأن دول مجلس التعاون تعمل جادة لدعم التعاون العربي والتنمية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية ضمن إطار استعادة الاستقرار المالي والاقتصادي للدول العربية مع شركاء التنمية من المؤسسات الدولية والإقليمية والدول المانحة الأخرى." وقال سموه انه على الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن السياسات المالية لدول المجلس بدأت تعطي إشارات إيجابية نتيجة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية. وأكد سموه أن مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي في المدى القريب لم تعد مطلب تساؤل، حيث ان الاهتمام الأكثر ينصب على زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي كشريك استراتيجي في التنمية لدول المجلس. وبين سموه أن دول المجلس تعمل على تحسين التنافسية وبيئة العمل.

تعليق

في ظل المناخ الراهن، أدت أربعة تحولات كبرى في بيئة صنع السياسات الاقتصادية إلى ظهور سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد حدث عجز في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بدءا من ميزانية 2009. وأعلنت دولة واحدة منها على الأقل، وهي الإمارات العربية المتحدة عن أعلى ميزانية حكومية. وتعد هذه الإجراءات مؤشراً واضحاً ومبكراً على سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية. كان أول وأهم تحول هو ظهور الصناديق السيادية ونموها إلى درجة النضج. ففي حين امتلكت جميع دول مجلس التعاون الخليجي هذه الصناديق في عام 1986، فلم تكن بنفس الحجم أو التطور المؤسسي التي هي عليه الآن. فالخبرة والحجم والثقة عوامل تمكن هذه الصناديق من توفير قاعدة صلبة تستطيع من خلالها دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع العجز المالي المستدام وذلك لمواجهة آثار تراجع الاقتصاد العالمي حالياً. والتحول الثاني الذى أدى الى تفعيل السياسة المالية المعاكسة للتقلبات الدورية هو الاستثمار الضخم من جانب دول مجلس التعاون الخليجي في مجال البنية التحتية المحلية. فهذه الاستثمارات تهيئ السبيل أمام السياسة المعاكسة للاتجاه الدوري بإحدى طريقتين. فأولاً تقوم هذه الاستثمار بتأسيس اقتصاد قائم على الضرائب، أو على الأقل اقتصاد تقوم في ظلمه الحكومات بالحصول على عوائد من النشاط الاقتصادي المحلي بطريقة ما من خلال رسوم معينة تفرضها على المستفيدين. ولأن استخدام البنية التحتية، كما هو الحال في استخدام الطرق نظير مقابل يتم دفعه على سبيل المثال، لا يستجيب بمرونة للتغيرات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذه الايرادات تكون أقل تقلبا من عائدات النفط . والنقطة الثالثة مرتبطة بالنقطة الثانية وهي أن الإنفاق الاستهلاكي يمثل نسبة أقل من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي ليس هناك مجال كبير لتقليل الإنفاق من قبل دول مجلس التعاون في ظل الأزمة المالية ففي الفترات السابقة كان الإنفاق الاستهلاكي يهيمن على الإنفاق في اقتصاديات تلك الدول خلال الفترة الأزدهار، مع تقشف متوقع حدوثة خلال فترات الإصلاح التي أعقبت ذلك . وأخيراً، فقد تغير المناخ السياسي الذ يتم في ظله اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسية الاقتصادية. فالعولمة والتداخل الاقتصادي العالمي يعنيان أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تحقق مكاسب أكبر عن طريق زيادة معدل الطلب الكلي من خلال سياسة معاكسة للتقلبات الدورية، نظراً للارتباط القوي لتلك الدول بالاقتصاد العالمي.

المصدر: الاتحاد

الدولية

الاتحاد الاوروبي يضع اطارا لاتفاق بشأن تعزيز البنوك
صفحة 02 ◄

منطقة اليورو تقر صرف الشريحة التالية من مساعدات اليونان
صفحة 02 ◄

الاقليمية

التضخم في لبنان 4.8 % في سبتمبر على أساس سنوي
صفحة 03 ◄

الامارات تبحث الية لمساعدة مصر بثلاثة مليارات دولار
صفحة 03 ◄

المحلية

حمدان بن راشد: دور رئيسي لدول »التعاون «في استقرار النظام المالي العالمي وأسواق النفط
صفحة 04 ◄

6 مليارات دولار تكلفة مشروع قناة السين .. فرنسا تفاوض موانئ دبي للاستثمار في قناة مائية
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي

مفهوم السيولة والعوامل المؤثرة فيها
صفحة 07 ◄

23 أكتوبر 2011

تراجع طلبات اعانة البطالة الامريكية الاسبوع الماضي

أظهر تقرير حكومي تراجع الطلبات الجديدة للحصول على اعانة البطالة الامريكية الاسبوع الماضي فيما سجل مؤشر لاتجاهات سوق العمل أدنى مستوى في ستة أشهر وذلك في اشارة لتحسن في أوضاع سوق العمل. وقالت وزارة العمل الامريكية ان طلبات الحصول على اعانة البطالة الحكومية لأول مرة تراجعت بمقدار 6000 طلب الى مستوى معدل موسميا يبلغ 403 الاف طلب الاسبوع الماضي من رقم 409 الاف المعدل بالزيادة في الاسبوع السابق. وكان اقتصاديون استطلعت رويترز أراءهم توقعوا انخفاض الطلبات الى 400 ألف الاسبوع الماضي من 404 الاف. وانخفضت طلبات الحصول على اعانة بطالة للمرة الاولى بمقدار 25 ألفا في فترات المسح في سبتمبر أيلول وأكتوبر مما يشير الى زيادة في معدلات الوظائف غير الزراعية بعد زيادة الوظائف 103 الاف وظيفة الشهر الماضي.

المصدر: رويترز

تراجع معنويات قطاع الاعمال بألمانيا للشهر الرابع

تراجعت معنويات قطاع الاعمال بألمانيا في أكتوبر تشرين الاول للشهر الرابع على التوالي لتصل لأدنى مستوياتها منذ منتصف عام 2010 وتزيد من المخاوف بأن الاقتصاد الالماني يتجه صوب تباطؤ حاد. وقال معهد ايفو للأبحاث الاقتصادية ومقره ميونيخ ان مؤشر مناخ الاعمال الذي تجري متابعته عن كثب ويعتمد على مسح لآراء نحو 7000 شركة انخفض الى 106.4 في أكتوبر من 107.4 في الشهر السابق وفقا للأرقام المعدلة. وهذا أقل مستوى منذ يونيو حزيران 2010 وأفضل قليلا من مستوى 3ر 106 الذي توقعه مسح أجرته رويترز لآراء 52 اقتصاديا. وتضررت معنويات الاسواق بشدة هذا الشهر بسبب الشكوك المحيطة بخطة لإنقاذ اليونان ومخاوف من أن تفجر أزمة الديون الاوروبية أزمة جديدة في القطاع المصرفي

المصدر: رويترز

منطقة اليورو تقر صرف الشريحة التالية من مساعدات اليونان

قال وزراء مالية منطقة اليورو في بيان يوم الجمعة انهم أقروا سداد الدفعة التالية من برنامج الانقاذ الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي لليونان وتبلغ قيمتها ثمانية مليارات يورو (11 مليار دولار). واضاف بيان المجموعة التي عقدت اجتماعا في بروكسل مساء الجمعة "وافقنا على تأييد صرف الشريحة التالية من المساعدات المالية لليونان في اطار برنامج التقويم الاقتصادي الحالي." وقال "من المتوقع ان يتم الصرف في النصف الاول من نوفمبر بعد موافقة مجلس ادارة صندوق النقد الدولي." وقال البيان "علاوة على ذلك وبهدف ضمان القدرة على تحمل سداد الديون سننجز برنامج تقويم اقتصادي ثان لليونان يضم مزيجا مناسبا من التمويل الرسمي الاضافي الجديد ومن المشاركة من القطاع الخاص." وهذه الدفعة هي الشريحة السادسة من حزمة قروض ثنائية بقيمة 110 مليارت يورو اتفقت عليها اليونان مع الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد في مايو ايار من العام الماضي. وبدون تلك الدفعة يواجه اليونان شبح التخلف عن سداد ديون في وقت لاحق هذا العام.

المصدر: رويترز

الاتحاد الاوروبي يضع اطارا لاتفاق بشأن تعزيز البنوك

توصل وزراء مالية الاتحاد الاوروبي الى اطار اتفاق أمس السبت لتعزيز البنوك الاوروبية وقال زعيما المانيا وفرنسا انهم يأملان في تحقيق انفراجة في معالجة أزمة الديون في منطقة اليورو في القمة التي تعقد يوم الاربعاء. وبعد نحو عشر ساعات من المحادثات تغلب وزراء المالية على معارضة قوية من اسبانيا وايطاليا والبرتغال واتفقوا على ان هناك حاجة لضخ نحو 100 مليار يورو في البنوك الاوروبية لحمايتها من مخاطر عجز اليونان عن سداد ديونها والمخاطر الاوسع نطاقا من عدوى مالية في منطقة اليورو. وسيقدم الوزراء أفكارهم الى زعماء الاتحاد الاوروبي الذين سيجتمعون يوم الاحد لبحث حل "شامل" لازمة الديون التي تحتاج الى احتواء برنامج انقاذ ثان لليونان وزيادة صندوق انقاذ منطقة اليورو وتعزيز ميزانيات البنوك الاوروبية. ولا يتوقع اعلان اتفاق في اجتماع يوم الاحد لكن المستشارة الالمانية انجيلا ميركل قالت ان لديها امل في ان تثمر قمة اخرى لمنطقة اليورو مقررة يوم الاربعاء عن نتائج محددة ووافق على ذلك الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. وقالت ميركل للصحفيين قبل اجتماع يسبق القمة قرب بروكسل "يتعين علينا اتخاذ قرارات بعيدة المدى." وأضافت "أعتقد ان وزراء المالية حققوا تقدما حتى يمكننا تحقيق أهدافنا الطموحة بحلول الاربعاء." وقال ساركوزي وهو يتحدث الى الصحفيين في بروكسل "تحقق تقدم. وخلال الفترة من الان ويوم الاربعاء يجب التوصل الى حل .. حل هيكلي وحل طموح وحل نهائي." وعندما سئل ان كان واثقا من ان ذلك يمكن ان يحدث رد بقوله "نعم .. والا ما كنت هنا." وخلال اجتماعهم يوم السبت استمع وزراء مالية الاتحاد الاوروبي من رئيس الهيئة المصرفية الاوروبية الذي أبلغهم بأنه اذا تعين على بنوك الاتحاد الاوروبي زيادة نسبة راس المال الاساسي الى تسعة بالمئة واذا تم حساب السندات الحكومية المعدومة في سجلاتها بالأسعار الحالية فانه تكون هناك حاجة الى ما بين 100 و110 مليارات يورو للوصول بالنظام المصرفي الى بر الامان. وكانت ايطاليا واسبانيا والبرتغال التي تواجه دفع ثمن باهظ لتعزيز بنوكها عازفة عن الموافقة على اتفاق يرون انه يضعهم امام خط النار أكثر من فرنسا والمانيا والمعرضتين بدرجة كبيرة لديون اليونان.

المصدر: رويترز

البنك الدولي: الإجراءات الحكومية سهّلت عمل الشركات-السعودية الأولى عربياً في سهولة ممارسة نشاطات

حافظت المملكة العربية السعودية على صدارتها لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بسهولة ممارسة نشاطات الأعمال فيها وفقاً للتقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لعام 2012. وصنّف التقرير الذي حمل عنوان "ممارسة نشاطات الأعمال في عالم أكثر شفافية 2012"، المملكة العربية السعودية في الترتيب الثاني عشر في مجال سهولة ممارسة نشاطات الأعمال والنشاطات التجارية من بين 183 دولة من مختلف انحاء العالم شملها التقرير، مبرزاً التحسينات التي أدخلتها المملكة على الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل الشركات وللتيسير على أصحاب المشاريع. وأوضح التقرير وهو التاسع في سلسلة تقارير ممارسة تعنى ببحث ودراسة الإجراءات الحكومية المطبقة على الشركات المحلية أن 11 دولة من بين 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قامت العام الماضي بإدخال تحسينات على تنظيماتها وقوانينها الحكومية الخاصة بممارسة الأعمال. ونسب التقرير إلى المستشارة بإدارة المؤشرات والتحليلات العالمية بمجموعة البنك الدولي داليا خليفة قولها "إن من شأن تقوية المؤسسات وتحسين إتاحة الحصول على المعلومات تسهيل عمل أصحاب المشاريع بالمنطقة". وأضافت أنه مما لا شك فيه أن بإمكان مبادرات الحكومة الإلكترونية المساعدة في تخفيف الأعباء البيروقراطية عن كاهل أصحاب المشاريع عن طريق طرح حلول شفافة وقابلة للاستمرار. وأشار التقرير إلى أن 17 دولة من دول المنطقة تمكنت على مدى السنوات الست الأخيرة من جعل بيئتها الإجرائية أكثر ملاءمة بالنسبة للشركات.

المصدر: العربية.نت

لبنان يسعى لإعادة تمويل سندات دولية بملياري دولار

قالت مصادر مصرفية ان لبنان يسعى لا عادة تمويل سندات دولية بنحو ملياري دولار تستحق في 2012 في نوفمبر المقبل. وذكرت المصادر أنه تم ارسال دعوات الى البنوك الاسبوع الماضي. وقال أحد المصادر لرويترز "وزارة المالية اتصلت بالبنوك لكي تقدم عروضا لإعادة تمويل سندات دولية." وقال مصدر اخر ان لبنان يأمل "في دخول السوق" في نوفمبر لإعادة تمويل سندات دولية. واضاف "يريد لبنان اعادة تمويل (سندات بقيمة) ملياري دولار في نوفمبر تستحق في 2012 وطلب بالفعل من البنوك ارسال عروض. بنوك محلية وعالمية." ولبنان من أكثر البلدان المثقلة بالديون في العالم من حيث النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى اعادة الاعمار بعد الحرب الاهلية التي دارت بين عامي 1975 و1990. وبلغت النسبة 135 بالمئة في 2011. وقال وزير المالية اللبناني محمد الصفدي يوم الخميس ان الدين العام في لبنان سيصبح 60 مليار دولار بنهاية 2011 مقارنة مع 52.6 مليار دولار في نهاية يونيو الماضي. ويحذر محللون من أنه اذا لم تتحرك الحكومة لخفض الانفاق وتعزيز الايرادات فسيصل الدين الى 65 مليار دولار خلال ثلاث الى خمس سنوات.

المصدر: رويترز

التضخم في لبنان 4.8 % في سبتمبر على أساس سنوي

أظهرت بيانات حكومية أن تضخم أسعار المستهلكين في لبنان بلغ 4.8 في المئة في سبتمبر ايلول على أساس سنوي مدفوعا بزيادة نسبتها 13.2 في المئة في تكاليف المياه والغاز والكهرباء. وكان التضخم بلغ 5.5 في المئة على أساس سنوي في اغسطس. وقال رياض سلامة حاكم البنك المركزي اللبناني الشهر الماضي ان من المتوقع أن يصل معدل التضخم الى حوالي ستة في المئة هذا العام بسبب ارتفاع أسعار النفط والسلع الاولية وذلك مقارنة مع المعدل الذي يستهدفه البنك عند اربعة في المئة. وظل معدل التضخم السنوي في لبنان دون خمسة في المئة في 2010

المصدر: رويترز

وزير المالية: الانفاق الحكومي لعمان يرتفع قليلا في 2012

أبلغ وزير المالية العماني درويش البلوشي أن انفاق الحكومة العمانية سيرتفع قليلا العام القادم اثر زيادة حادة هذا العام مع قيام الدولة بتعزيز الانفاق الاجتماعي. وقال البلوشي ان الانفاق في ميزانية العام الحالي سيبلغ نحو 9.1 مليار ريال ارتفاعا من خطة أصلية لانفاق 8.1 مليار ريال. ورفعت السلطنة حجم الانفاق اثر موجة من الاضطرابات الاجتماعية شجعت عليها احتجاجات الربيع العربي في أنحاء المنطقة. وقال البلوشي ان انفاق العام القادم سيكون "أعلى بقليل" من 9.1 مليار ريال. وكان يتحدث على هامش اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية العرب.

المصدر: رويترز

مسؤول: الامارات تبحث الية لمساعدة مصر بثلاثة مليارات دولار

قال مسؤول اماراتي كبير أمس السبت ان الامارات العربية المتحدة تعتزم تقديم ثلاثة مليارات دولار مساعدة مالية لمصر لكنها مازالت تبحث الية تقديمها. وقال عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية للصحفيين ان الامارات وافقت على مساعدة بثلاثة مليارات دولار لمصر لكن الالية مازالت قيد النقاش. وكان الطاير يتحدث خلال اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول الخليج العربية في أبوظبي. ولم يذكر تفاصيل عن طبيعة المساعدة المقدمة الى مصر. وستكون المساعدة جزءا من دعم تمويلي بمليارات الدولارات تطلبه مصر للتأقلم مع أزمة اقتصادية منذ الاطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير. كان تلفزيون العربية نقل عن السفير السعودي في القاهرة قوله الاسبوع الماضي ان السعودية ستقدم حزمة بقيمة 3.9 مليار دولار لدعم الميزانية. وبحسب مسؤولين مصريين قدمت قطر منحة حجمها 500 مليون دولار. وتدرس مصر أيضا الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي بعد أن رفضت مساعدته في وقت سابق.

المصدر: رويترز

الإمارات تنشئ بنكاً للتنمية برأس مال يصل إلى 10 مليارات درهم

كشف وزير الدولة للشؤون المالية عبيد حميد الطاير عن صدور مرسوم بشأن إنشاء مصرف الإمارات للتنمية، برأس مال مصرح به يبلغ 10 مليارات درهم (2.7 مليار دولار). وذكر الطاير في بيان له أن إنشاء البنك الجديد يأتي ضمن رؤية واضحة ورسالة فعالة محددة المعالم يتم الانطلاق منها في بناء اقتصاد وطني يتميز بالتنوع ويتيح للمواطنين إمكانية الحصول على سكن مناسب وإنشاء مشاريع اقتصادية تنموية تكفل استمرار مستويات المعيشة العالية لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن تقديم حلول التمويل والادخار التي تساعد المواطنين على امتلاك سكن مناسب بتكلفة اقتصادية مقبولة. وأضاف أن هذا القانون جاء ليحقق العديد من الأهداف والمتمثلة في الإسهام في تنفيذ وتطوير ودعم المشاريع التنموية في الدولة، ويدعم المشاريع الصناعية والعقارية والمشاريع المكملة لها والمساهمة في تمويلها. كما يهدف إلى تيسير الائتمان العقاري المخصص لبناء وصيانة وتطوير المباني المعدّة للإسكان الشخصي، وتمويل المشاريع والأنشطة الحرفية والزراعية، فضلاً عن تمويل المشاريع الإسكانية والعمرانية نيابة عن الحكومة، وتمويل مشاريع البنية التحتية والصناعية والزراعية والعقارية، وتمويل مشاريع الشباب المتوسطة والصغيرة، وتمويل المشاريع والأنشطة الاستثمارية للجمعيات ذات النفع العام والمشاريع والأنشطة التجارية للجمعيات التعاونية، وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية ودراسات الجدوى. وقال الطاير إن هذا الصرح والذي سيبلغ رأس ماله المصرّح به 10 مليارات درهم إنما جاء ليكون الداعم الرئيسي للحركة الاقتصادية بالدولة خاصة فيما يتعلق بالمواطن ومتوافقا مع المبادئ العامة لاستراتيجية الحكومة الاتحادية للدولة والتي تقضي بإدارة الموارد الحكومية بكفاءة وتقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات المواطنين.

المصدر: العربية.نت

معهد التمويل الدولي: 3,6% نمو اقتصاد أبوظبي العام الحالي

يحقق الناتج المحلي لأبوظبي نمواً قدره 3,6% العام الحالي مقارنة بـ3,5% العام الماضي، مدفوعاً بتحسن أداء القطاعات غير النفطية والإنفاق الحكومي المرتفع على البنية التحتية، بحسب توقعات معهد التمويل الدولي. ورجح المعهد في تقرير أصدره أمس أن يواصل اقتصاد أبوظبي نموه عام 2012 ليصل الى 3,7%، مؤكداً في الوقت ذاته الجدارة الائتمانية التي تتمتع بها الإمارة في أسواق الائتمان العالمية. وكانت أبوظبي سجلت أفضل مستوى لتكلفة التأمين على الديون السيادية على مستوى اقتصادات الشرق الأوسط، وانضمت إلى قائمة أفضل عشرة اقتصادات اداءً في أسواق الائتمان العالمية. وتشير توقعات رسمية إلى أن اقتصاد الإمارة في طريقه لتحقيق نمو نسبته في حدود 4,5% إلى 5%، فيما تستهدف الإمارة تحقيق متوسط نسبته 6% على المدى الطويل. وقال الدكتور كريس إيراديان، نائب المدير وكبير اقتصاديي معهد التمويل الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا إن تكلفة التأمين على اصدارات أبوظبي بلغت 110 نقاط أساس بتاريخ 19 اكتوبر الماضي، فيما بلغت تكلفة التأمين على الديون السيادية للسعودية على سبيل المثال 113 نقطة أساس. واستبعد المعهد في تقريره حول "العالم العربي.. الابحار في الاضطرابات"، تأثر الاقتصاد الوطني بشكل مباشر بأزمة الديون في أوروبا والتقلبات الحادة في العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأميركي.

المصدر: الاتحاد

6 مليارات دولار تكلفة مشروع قناة السين .. فرنسا تفاوض موانئ دبي للاستثمار في قناة مائية

أكد نيكولاس بور رئيس سلطة النقل المائي التابعة لوزارة النقل الفرنسية أن مفاوضات جرت مع موانئ دبي العالمية لإشراكها في مشروع قناة السين التي تربط العديد من بلدان أوروبا الشمالية بكلفة 4.3 مليارات يورو (أي نحو 6 مليارات دولار). وأشار بور إلى رغبة إدارته في مواصلة تلك المفاوضات التي جرت قبل نحو عامين نظراً للخبرة الطويلة التي تتمتع بها موانئ دبي العالمية وسمعتها الممتازة في الاستثمارات الدولية. وقال إن دخول موانئ دبي العالمية كطرف في مشروع قناة السين سيعطي المشروع زخماً كبيراً. وأوضح بور أن المشروع الذي يحظى بدعم البرلمان الفرنسي والمفوضية الأوروبية سيسفر عن عائدات مالية كبيرة من خلال تحصيل رسوم العبور، كما أنه سيقلل من تكلفة النقل بنسب تصل إلى 80% بين الدول الأوروبية. وأضاف ان القناة ستكون مرتبطة بخط سكك حديد يربطها بمعظم المدن الأوروبية. وقال بور إن المشروع الذي أعطى الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي إشارة البدء فيه يعتبر واحداً من أكبر المشروعات المائية التي تنفذ على مستوى القارة الأوروبية. وأوضح أنه تم بالفعل إجراء الدراسات المسحية ووضع الخطط الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع. وفي سياق متصل أكد سيرغ بوشي مدير عام الوكالة الفرنسية للاستثمار الدور الحيوي للاستثمارات الإماراتية في فرنسا. وقال إن الحكومة الفرنسية وإدراكاً منها لحيوية الاستثمارات الإماراتية قامت بفتح مكتب تمثيل لاستثماراتها في منطقة الخليج في أبوظبي ليكون بوابة لفرنسا نحو دول المنطقة. وأشار بوشي إلى أن العديد من الشركات الإماراتية تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في القارة الأوروبية وأوضح أن موانئ دبي العالمية تعد واحدة من النماذج الناجحة جداً في هذا الجانب. وقال إن هنالك نحو 50 شركة خليجية تستثمر في السوق الفرنسية.

المصدر: البيان

المركزي الاماراتي يقول انه ليس متعرضا لديون منطقة اليورو

قال مسؤول كبير في البنك المركزي الاماراتي ان احتياطيات البنك ليست متعرضة على الاطلاق لديون منطقة اليورو وان البنك لا

23 أكتوبر 2011

يستثمر الا في البلدان والشركات التي تتمتع بالتصنيف الممتاز AAA وفق ما ينص عليه القانون. وتستثمر البلدان الخليجية المصدرة للنفط مثل الامارات بشكل رئيسي في الاصول المقومة بالدولار منذ ربط أغلب تلك الدول عملاتها بالدولار نظرا لكون النفط المسعر بالعملة الامريكية مصدر أغلب ايرادات تلك الدول. وردا على سؤال بشأن ما اذا كانت احتياطيات البنك تضم أي ديون لمنطقة اليورو قال سيف بن هادف الشامسي المدير التنفيذي بدائرة الخزانة في البنك "حاليا .. لا." وقال للصحفيين عقب اجتماع لمحافظي البنوك المركزية الخليجية في أبوظبي عندما سئل عما اذا كان الاستثمار في الاصول الاوروبية المتعثرة أحد الخيارات ان القانون ينص بشكل واضح على أن البنك لا يستثمر الا في البلدان القوية ذات التصنيف AAA . ونادرا ما تعلق السلطات في منطقة الخليج على استراتيجيات الاستثمار. واضاف الشامسي أن البنك المركزي يستثمر في أدوات متنوعة وسائلة ولا يستثمر في الدول التي تعاني من مشكلات. وقال ان الاستثمار في الاوراق المالية يتم بعد فحص دقيق. ونزلت احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية لأدنى مستوى في ثلاثة اشهر عند 1ر 199 مليار درهم (54.2 مليار دولار) في يونيو حزيران. لكن بيانات البنك تشير الى أن حيازات البنك من تلك الاحتياطيات في صورة اسهم بلغت 86 مليار درهم في يونيو وهو أعلى مستوى منذ 2007 على الاقل. وردا على سؤال بشأن حيازات البنك من الذهب قال ان البنك لا يملك أي ذهب

المصدر: رويترز

«نخيل» بدأت عهداً جديداً وتدرس عروض شراء مشاريع غير مستكملة

قال رئيس مجلس إدارة شركة نخيل العقارية علي راشد لوتاه ان الشركة طوت صفحة الماضي وبدأت عهداً جديداً. وقال لمجلة ميد ان العهد الجديد للشركة سيركز على الوفاء بالتزاماتها. وأضاف ان نخيل تعمل الآن متفوقة على الميزانية المحددة في خطة إعادة الهيكلة، التي ستمكنها من تأجيل أي عملية لبيع اضطرارية للأصول، قائلًا" إن خطة عملنا تتضمن بيع أصول، لكن وبفعل التحسينات التي تحققت في عملية الاستيفاء، فإن هذا الأمر يمكن إرجاؤه لمدة عامين لأننا لسنا مضطرين للبيع". ورغم أن نخيل ليست مندفعة لبيع أصولها، فإن لوتاه أقر بأن الشركة تعكف حالياً على تقييم عروض لشراء مشاريع نخيل غير المستكملة، وإنجازها لبيعها. لكنه رفض الكشف عن تلك المشاريع، معتبراً العروض مؤشراً جيداً على عودة الثقة إلى سوق دبي العقارية.

المصدر: البيان

ازمة الديون العالمية

تفاقمت أزمة الديون الدولية في الآونة الأخيرة، وأصبحت تعاني منها، بشكل ملفت للنظر، العديد من الدول المتطورة، وأصبحت تداعياتها تنذر بأزمات متعاقبة باتت تهدد الأنظمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وقد تلقي بظلالها على مجمل الاقتصاد العالمي، كتحصيل حاصل، لما تحتله تلك الدول من موقع مؤثر على اقتصاديات دول العالم، ما لم تبادر دول العالم، بوقت مبكر، إلى معالجة أسباب تلك الأزمة وآثارها. بدأت تلك الأزمة في اليونان منذ مطلع عام 2009، ثم تسربت إلى ايرلندا والبرتغال، وبعدها عمت تداعياتها كل من إسبانيا وايطاليا، ثم تحدثت الأخبار قبل فترة قصيرة عن صدور التقارير الدولية عن انخفاض مستوى التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، الذي يعني احتمال تعرض هذه الدولة إلى العجز عن سداد ديونها التي تجاوزت 14ر3 ترليون دولار، وكان انعكاس ذلك واضحا على البورصات الدولية التي هوت أسعارها بمستويات عالية، منذ عدة أيام، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية لتلك الدول، بسبب تخوف المستثمرين من عجز حكومات الدول المصدرة لتلك السندات عن الوفاء بقيمها عند الاستحقاق. (1) ولعل أبرز مخاطر أزمة الديون الحكومية الدولية، في الوقت الحاضر، هو التناقض فيما بين ما تفتضيه مصلحة اقتصاديات تلك الدول من ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في سبيل إنعاش الاقتصاد الوطني، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للنسب المتزايدة من البطالة في تلك الدول، وبين ما تتطلبه معالجة أزمة الديون الحالية من ضرورة التوجه نحو تطبيق التقشف بالإنفاق وزيادة الضرائب التي سوف تنعكس لا محالة في اضطرار تلك الدول إلى تقليص الإنفاق على الجوانب الأساسية لحياة شعوبها، لا سيما أصحاب الدخول المتوسطة، والدخول القليلة، والفقراء، كتجميد الرواتب، وتقليص نفقات التعليم، والرعاية الاجتماعية، والحقوق التقاعدية، وغيرها من النفقات العامة ذات التأثير المباشر على رفاهية تلك الشعوب. قررت حكومات منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي قبل أكثر من سنة منح اليونان قروضاً يبلغ مجموعها 110 بلايين يورو لمساعدتها على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بديونها السيادية، لكن حجم المشكلة التي تتخبط فيها هذه الدولة استدعت مسارعة زعماء الاتحاد الأوروبي ككل إلى البحث في رزمة إنقاذ مالي أخرى، يُتوقع أن يقرروا في شأنها أثناء قمة لهم في بروكسيل اليوم وأن تكون مساوية حجماً للرزمة الأولى .

تعود جذور المشكلة إلى أن اليونان أنفقت لسنوات أكثر بكثير مما كانت إمكاناتها المالية تسمح لها، وذلك في مقابل مراكمة ديون مرهقة، وضعت خدمتها الاقتصاد اليوناني تحت نير ثقيل. ففور تبني الحكومة اليونانية اليورو، الذي قلّت أسعار الفائدة عليه عنها على عملتها القديمة، الدراخما، عمدت إلى الاستدانة في شكل مفرط، وأنفقت في شكل مفرط أيضاً، فحلّقت مستويات الإنفاق الحكومي، خصوصاً بعد ارتفاع إجمالي أجور القطاع العام إلى المثلين في خلال العقد الماضي من الزمن. وفيما تدفقت الأموال إلى خارج الخزينة، تقلصت العائدات الضريبية بسبب ظاهرة عامة وحادة من التهرب الضريبي . وحين هبت عواصف الأزمة المالية العالمية، كانت اليونان غير مستعدة لها. واستهدفت الرزمة المؤلفة من 110 بلايين يورو مساعدتها على تسديد مستحقات ديونها في خلال الأزمة، وهي أُقرَّت في أيار (مايو) 2010، بطلب من اليونان بعدما فشلت في الاقتراض من أسواق المال حيث ساهم المضاربون، العارفون بأزمة اليونان، في رفع أسعار الفوائد على سندات الخزينة اليونانية. وهدفت الرزمة إلى منح اليونان الوقت اللازم لتصحيح أوضاع اقتصادها بحيث تتقلص الأخطار المحيطة به بما يجبر أسعار الفائدة على سندات الخزينة اليونانية على الانخفاض، لكن هذا لم يحصل إلى الآن، فمؤسسة التصنيف الائتماني» ستاندرد أند بورز «قررت أخيراً أن اليونان هي أقل الدول التي تتابعها أهلية للاقتراض . وهكذا تراكمت الديون المرهقة التي يجب على اليونان تسديدها، لكنها لا تستطيع الاقتراض من الأسواق، كما أن ما بقي من الرزمة الأولى لم يعد يكفي للتسديد. ولو أن اليونان ليست عضواً في منطقة اليورو، لربما فكرت في التوقف عن التسديد، ما يعني الامتناع عن خدمة الدَّين، أي دفع أقساط الفائدة، أو الضغط على المقرضين لقبول دفعات أقل وإلغاء بعض الديون. لكن أسعار الفائدة المترتبة على حكومات

23 أكتوبر 2011

منطقة اليورو، أي تلك التي تعتمد العملة الموحدة، أُبقِيت منخفضة على افتراض أن الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي سيقدمان العون لدول المنطقة لتجنيبها التوقف عن تسديد الديون . ويعني هذا أن توقف اليونان عن التسديد اليوم سيرفع كثيراً كلفة الاقتراض بالنسبة إلى كثير من دول الاتحاد الأوروبي الأصغر حجماً التي يعاني بعضها في خدمة ديونه، خصوصاً إيرلندا والبرتغال، وسيشكل ضربة للمصارف التي أقرضت مبالغ ضخمة إلى الدول الثلاث، ما سيهز الموارد المالية الخاصة بالمصرف المركزي الأوروبي الذي أقرض مبالغ ضخمة أيضاً إلى المصارف المعنية والدول الثلاث . ولطالما بقيت أوروبا قادرة على مساعدة الدول المتعثرة فيها، يُرجَّح أن تواصل ذلك . وحتى لو لم تتوقف اليونان عن التسديد، يمكن أزمتها أن تنتشر، فالقروض التي قُدِّمت إلى إيرلندا والبرتغال استهدفت بدورها دعم الدولتين ريثما ترتبان أوضاعهما بما يسمح لهما بالاقتراض من أسواق المال مجدداً. ومع فشل اليونان في العودة إلى الاقتراض التجاري، يشكك المستثمرون في نجاح الدولتين الأخريين في ذلك. ورفعت المضاربات أخيراً أسعار الفائدة على سندات الخزينة الخاصة بإسبانيا وإيطاليا، اللتين يملك كل منهما اقتصاداً يفوق حجماً بكثير اقتصاد كل من اليونان والبرتغال وإرلندا، وسيعاني الاتحاد الأوروبي في إنقاذهما إن اضطر إلى ذلك . وتملك المصارف الألمانية 22.6 بليون دولار من ديون الدولة اليونانية، والمصارف الفرنسية 15 بليوناً، لكن حين تُضاف قروض أخرى كتلك الممنوحة إلى المصارف اليونانية، يقفز الرقمان إلى 34 و56.7 بليون على التوالي، ما سيجعل المصارف الألمانية والفرنسية في طليعة المصارف المتضررة في حال توقفت اليونان عن التسديد. وتخشى بريطانيا، التي تساوي قروض مصارفها إلى اليونان 3.4 بليون دولار، وهو رقم يقفز إلى 14.6 بليون بعد إضافة قروض أخرى، من اهتزاز اقتصادها المتعثر في خروجه من الركود في حال توقفت اليونان عن التسديد، ناهيك عن احتمال أن تحذو إيرلندا حذو اليونان، فالقروض التي قدمتها المصارف البريطانية إليها أعلى بكثير .